الوسائل الأساسية لإكتساب الوعي السياسي

* ـ باحثة ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

هبة علي حسين*
باحثة من العراق

مقدمة :

إذا نظرنا إلى موضوع الوعي من وجهة نظر شمولية، فإننا نرى أن دراسة الوعي تشمل الصعد الإجتماعية،و الاقتصادية،و السياسية كافة، وهو يشير إلى أن الوعي هو حصاد إدراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم، بما يشتمل عليه من علاقات بالطبيعة الإنسانية وبالأفكار، وهو إدراك وتصور يتحدّد بحالة بنائية تاريخية لمجتمع معين، بمعنى أن الوعي طابعه تاريخي بنائي،ويتيح الوعي عامة والوعي السياسي خاصة للأفراد إدراك ومعرفة الأوضاع الاجتماعية، والسياسية في البلاد والمشاكل التي تعيشها فتكون حينها له القدرة على تحليلها والحكم عليها وتحديد موقف منها، فيندفع ويتحرك من أجل تغييرها وتطويرها. من الوسائل الكفيلة باكتساب منظومة وعي سياسي عقلاني قادرة على تحليل الأحداث تحليل موضوعي وآكاديمي هي وسائل التنشئة السياسية، فعن طريق هذه الوسائل يتمُّ غرس القيم السياسية لدى الأفراد وتوجيه سلوكهم بما يخدم المصلحة العليا للمجتمع وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم وتحليل الواقع السياسي بالطرق العلمية المدروسة.

المبحث الأول: مفهوم الوعي السياسي وأهميته

أولاً: مفهوم الوعي السياسي

تختلف التعاريف التي وردت بخصوص هذا المفهوم على حسب الإختلاف الايديولوجي والبيئي للمجتمعات البشرية حيث يعطي كل مجتمع تعريفاً

خاصاً للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع، فمثلاً يركز الفكر الاشتراكي على ماهية الوعي السياسي وتعريفه، فقد عرف ((لينين)) السياسة بأنها (أكثر التعبير تركيزاً على الاقتصاد) وهنا تدور السياسة حول مسائل الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقات التي تشكل المحور الرئيس في الفكرة الاشتراكية، وهنا يتبين ان الاشتراكية قد ركزت على الطبقة كونها هي التي تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الانسانية، فالطبقة وحسب مصلحتها تنظر إلى الأمور وتحلّلها من زاوية مصلحة الأفراد التي تشكل تلك الطبقة الموجهة لأفرادها الا ان هذه النظرة قد تغيّرت في الوقت الراهن حتى بالنسبة لبعض الإتجاهات الاشتراكية[1].

(1) نقلاً عن: صلاح محمد عبد الحميد، الإعلام السياسي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص14.

ويرى ((لينين)) أن وعي الطبقة العاملة لا يمكن أن يكون وعياً سياسياً حقيقياً حتى يكون العمال قادرين على الرد على كل اشكال الاستبداد، الظلم، العنف وسوء المعاملة دون النظر إلى الطبقة المتضررة الا اذا تدربوا، إضافة إلى ذلك ان يردوا من وجهة نظر اشتراكية وليس غيرها. كما ان وعي الجماهير العاملة لا يمكن أن يكون وعياً طبقياً حقيقياً الا اذا تعلم العمال من حقائق وأحداث وموضوعات سياسية ملموسة أن يضعوا نصب أعينهم كل طبقة اجتماعية بكل مظاهر حياتها الفكرية والأخلاقية والسياسية، إلاّ اذا تعلموا تطبيق التحليل المادي بكل نواحي حياة ونشاط كل الطبقات ولذلك،فإن الوعي السياسي الطبقي لا يمكن ان يقدم للعمال الا من الخارج، أي من خارج الصراع الاقتصادي من خارج محيط العلاقات بين العمال والمستخدمين[2].

(2) جون ميلنو، الماركسية والحرب، مركز الدراسات الاشتراكية، ص33، على الرابط : Revsoc. me/people/jwn-mwlynw/

والوعي في الادراك الاشتراكي يقوم على وعي الطبقات الاجتماعية العديدة التي تقوم على أساسات اقتصادية وان وعيها الطبقي ليس مؤهلاً من حيث طبيعته ذاتها، لا بأن يأخذ صيغة تامة الوضوح ولا ان يؤثر بوعي في الأحداث التاريخية[3].

(3) جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة: حنا الشاعر، ط2، دار الاندلس، بيروت، 1982، ص56.

و يشير (كارل ماركس) وفقاً للعلاقات الاقتصادية من حيث تأثيرها في السياسة حيث يقول (لقد أخفقت الفكرة دوماً بقدر ما كانت مختلفة عن المصلحة، وحمل الاختيار لصحة وواقعية الأفكار السياسية هو الصراع الطبقي والفعلي الذي يخاض وفقها)[4].

(4) نقلاً عن: صلاح محمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص14.

أما الاتجاه الرأسمالي فهو على العكس من الاتجاه الاشتراكي،لان الفرد له

الدور الأكبر والأنشط في حياته، وفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية حيث ساعد كل من السوق الحر والصحافة الحرة والرأي والتعبير على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر في الأصعدة والقضايا كافة التي تمثل راعي الفكرة الرأسمالية، الا ان ذلك لا يعني ان الفكرة الرأسمالية قد شكلت مجتمعاً انسانياً مثالياً فالبعد السلبي في هذه الفكرة يتوضح من خلال استلاب الإنسان ووعيه وتعامل الآلة مع الانسان، من خلال إهماله عندما يستنفد طاقاته في العمل ونرى ذلك بوضوح في مجتمعات الرأسمال والرأسمالية[5].

(5) زيرفان سليمان البرواري، مصدر سبق ذكره، ص9.

أما الفكرة الإسلامية فقد أشارت إلى مسألة الوعي في إطار السياسة الشرعية وقد إرتبطت كلمة (الوعي) في الفكر الإسلامي بالجمع والحفظ على النحو الذي نجده في القرآن الكريم (وجمع فأوعى)[6]، وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الاسلامية في المدينة المنورة وذلك لارتباط الجانب الديني والدنيوي ببعض، وبدأ العمل على نشر الدعوة الاسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاء بها الاسلام[7]. فالوعي السياسي كما تناوله الباحثون يشير إلى ((مدى معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته، كذلك قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به وفهمه لما يجري حوله من أحداث ووقائع)).

(6) سورة المعراج، الآية (18).

(7) صلاح محمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص15.

أو هو ((العملية التي يستطيع الإنسان من خلالها معرفة العالم وتغييره)). ويحاول البعض تحديد المفهوم من خلال ما يحويه من عناصر، وتحليل ما لدى الأفراد من معارف سياسية عن البيئة المحلية والقومية والعالمية، كنتيجة للثقافة السياسية التي يحصل عليها الافراد من خلال المؤسسات المختلفة[8].

(8) سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص46.

ويشار إلى الوعي السياسي على أنه (مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد ان يشارك مشاركة فعالة في اوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها). وانه يعني (معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وقدرته كذلك على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة وليس كوقائع جزئية وأحداث متناثرة)[9].

(9) الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، 2011، ص180.

كما يشير الوعي السياسي إلى درجة انتباه الفرد للشؤون السياسية، ومدى

فهمه لها، أي ان الوعي السياسي هو الارتباط العقلي بالسياسة، ويضيف كل من ((بارنز)) و((كاركوبيتز)) بُعد الكفاءة العملية للتعريف وتعني ((قدرة الفرد على توظيف ما لديه من معلومات للوصول إلى قرار بشأن قضية ما، والتعبير عن ذلك في استقصاءات الرأي))[10].

(10) نقلاً عن: شيماء ذو الغفار زغيب، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص105.

كما ينظر إلى الوعي السياسي بأنه ((معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري من أحداث ووقائع وقدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كواقع منفصل وأحداث متناثرة لا يحملها رابط، فضلاً عن قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعات أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي اليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي)). ويفترض الوعي السياسي عدة متطلبات، أهمها التعليم والخبرة والحرية الاعلامية، بمعنى حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر[11].

(11) زيد عدنان محسن، متطلبات بناء ثقافة ديمقراطية في العراق بين (الدوافع والمعوقات)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (16)، بغداد، 2009، ص123.

ان التغيرات العالمية الراهنة والتي شهدها المجتمع الانساني منذ تسعينيات القرن الماضي بما تشمله من تسييس العالم وترابط اجزائه وتعقد مشكلاته وقضاياه، جعلت من قضية الوعي السياسي ودور الفرد في المجال السياسي، واحدة من أهم القضايا التي ينبغي على الفكر السياسي والاجتماعي الاهتمام بها، خاصة وان هناك من يتحدث عن وعي كوني أو ثقافة كونية في إطار الثورة التكنولوجية المعاصرة بما يعني اتساع دائرة الوعي السياسي اللازمة لتفاعل الفرد مع المتغيرات السياسية العالمية الراهنة، حيث لم يعد مفهوم الوعي السياسي قاصراً على مجرد معرفة الفرد لقضايا مجتمعه ومشاركته في الأنشطة السياسية داخل هذا المجتمع. بل امتدت لتشمل ضرورة الوعي بما يجري من أحداث ووقائع على المستوى العالمي[12].

(12) الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، 2011، ص181.

ثانياً: أهمية الوعي السياسي:

للوعي بصورة عامة دور رئيس في المجتمعات الانسانية وتطورها وفي نهضة الأمم ورقيها وتأتي أهمية الوعي السياسي في انها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته، وكذلك رؤيته للظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة واعية، لذلك يعد الوعي السياسي للمجتمعات بمثابة الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية، وان أي انخفاض في مستوى الوعي لدى المواطنين يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك، فالوعي السياسي في أي

مجتمع له دور وأهمية كبيرة في تنوير بصيرة المواطن بحقوقه المدنية والقانونية وواجباته وإلتزاماته الدستورية في المجتمع[13].

(13) www. almadapaper. net http://www. almadapaper. net

وتبرز أهمية الوعي السياسي من خلال ما يأتي[14]: ـ

(14) صلاح محمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص17– 18.

1) دور الوعي السياسي في النهضة الحضارية: الوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات. كل هذا يكون بمثابة سبيل إلى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته. وان النهضة الحضارية والفكرية لا يمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالأمور التي يمر بها الأفراد في المدة الراهنة لأن الخلفية الثقافية غالباً ما ترتبط بمعرفة الاحداث التاريخية وتحليلها تحليلاً علمياً ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث زرع المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد لكي تمكنه من إحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل لان بناء الوعي السياسي لا يمكن ان يتحقق في مرحلة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لا بدَّ من توفرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع.

2) يعمل الوعي السياسي العلمي على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثير البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي يعيش فيه الانسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وآكاديمياً يخدم الدارسين في هذا المجال، كما يعمل الوعي السياسي على إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمعتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المتخلفة خلال العقود الماضية وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

3) يحدّد الوعي السياسي دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع وان الوعي السياسي الموجود لدى الأفراد غالباً ما يقيد حركة الدولة ولا يسمح لها بأن تعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولي. والوعي السياسي له أهمية بالغة وذلك من اجل إخراج المجتمع من الانغلاق

والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين. وتتأثر السياسات الحكومية برأي الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات في البلدان المتقدمة.

4) يساعد الوعي السياسي في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشكلات وأخطر الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط. إذ يُعد الاستبداد السبب الرئيس وراء التخلف في المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وان أفضل طريق للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب ما لهُ وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له.

المبحث الثاني: وسائل إكتساب الوعي السياسي

تتعدد وسائل التنشئة السياسية التي تؤدي دوراً رئيساً في عملية اكتساب الوعي السياسي منها. الأسرة، والمدرسة، وجماعة الأقران، والمؤسسة الدينية، والأحزاب،و وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك سوف نتناول دراسة هذه الوسائل في هذا المبحث من خلال مطلبين، المطلب الأول سوف يتناول الوسائل الأساسية والمطلب الثاني سوف يتناول الوسائل الأخرى. ولم يأتِ ترتيب الوسائل على أساس الأهمية.

المطلب الأول: الوسائل الأساسية لإكتساب الوعي السياسي

أولاً: الأسرة

تُعدُّ الأسرة من بين أبرز وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية ان لم تكن أهمها، حيث يبدأ الطفل باكتساب الوعي بنفسه كائناً حياً له مقوماته الذاتية وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الذي يحيط به. مما يعطينا افتراضاً، وهو ان جذور الحياة السياسية للأنسان الذي يمارس السياسة توجد في حياة الطفولة وتقوم الوسائل الأخرى للتنشئة بتعميقها وتهذيبها ومن ثم صقلها، وعلى هذا الأساس تؤدي الأسرة دوراً أساسياً في تعليم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وتساهم في بناء وتطوير شخصية الأفراد وتحديد سلوكهم أثناء مراحل تطورهم الأولى فضلاً عما تؤديه الأسرة من تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميزة[15].

(15) محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد (15)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص18.

وتؤدي شخصية الوالدين وموقع الطفل بالنسبة لأخوته ومركز العائلة الثقافي والاقتصادي وصلة القرابة دوراً أساسياً خاصة في السنين الأولى من عمره، فتأثير الأسرة يصيب أبعاد حياة الطفل الجسدية والمعرفية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية مما يجعل تأثيرها حاسماً في حياته. كما ان الأسرة تنقل للطفل قيماً ومعايير وتحدد المواقف من مختلف القضايا الاجتماعية والمثل العليا وكذلك مفهوم القانون والمسموح والممنوع، وكل هذا يشكل هوية الطفل وانتماءه. ودور الأسرة لا يقتصر فقط في إشباع الحاجات المادية له وإنما هي المؤسسة الرئيسة التي تساهم في نقل الميراث الاجتماعي وبناء الشخصية وترسيخ الانتماء عنده[16].

(16) سامي محسن الختاتنة وفاطمة عبد الرحيم النوايسة، علم النفس الاجتماعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص118–192.

ولقد أكد ((دور كايم)) دور الوالدين والأسرة في نقلهما لعمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة ان الطفل يكتسب جميع مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين، حتى عملية انتماءاتهم لعدد من الأحزاب أو القيادات السياسية. وهذا ما يظهر خلال مرحلة الطفولة المبكرة، أما خلال مرحلة المراهقة، فيستطيع الفرد أن يحقّق نوعاً من الاستقلال في الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، ولا سيما بعد ان تكون قد تكونت لديه الأنا الخاصة به[17].

(17) نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص454.

وتتجلى أول ملامح الدور المركزي للأسرة في عملية التنشئة من خلال تعليم الطفل اللغة وبعض أنماط السلوك ومن خلال هذه العملية الاولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل بل ان ما يتعلمه الطفل في تلك المدة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل.

إن أهمية الأسرة، في عملية التنشئة الكلية قد تتغير، ولكن تأثير الأسرة يبقى واضحاً بصفة عامة في كل من المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة[18].

(18) محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد (15)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص19.

وفي مرحلة الطفولة يتعلم الطفل اللغة التي هي عامل أساس في اندماجه بالمجتمع، ومجموعة من العناصر التي تميز بين ما هو صواب وما هو خطأ كما تعرضها ثقافة وسطه الاجتماعي وانماط السلوك السائدة فيه، وفي هذه المرحلة قلما تحدث تنشئة اجتماعية سياسية على نحو علني ومكشوف ولكن ما يتعلمه اجتماعياً قد يتحول فيما بعد ويؤثر في الجانب السياسي في تكوينه ويلاحظ ذلك بوضوح في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الأقل تطوراً

حيث يضعف التمايز بين وحداتها إلى حد بعيد، ومن ثم يضعف الصراع وتبهت معالم الظاهرة السياسية بحيث تتداخل العائلة كوحدة اجتماعية مع النظام السياسي، أو بعبارة أخرى لأن النظام السياسي لا يتميز الا قليلاً عن النظام الاجتماعي[19].

(19) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مطبعة الحكمة، جامعة بغداد، 1990، ص ص355– 356.

وتنبع أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية من أنها أول الجماعات التي يعيش فيها الفرد، وتجدر الإشارة إلى ان تحقيق وظيفة الأسرة يعتمد إلى حد كبير على مدى تماسك أفراد الأسرة، ومدى سلامة بنائها الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن النظام الاسري لا يعيش بمعزل عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى، وهذا يعني ان الأسرة تتبادل التأثير والتأثر ببقية النظم الاجتماعية، وايضاً تتأثر التنشئة الاجتماعية للطفل بالأسرة ذاتها وما يرتبط بعلاقة الأسرة بالمجتمع الخارجي، فمثلاً حجم الأسرة له علاقة كبيرة بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية من حيث نطاق التفاعل الاجتماعي الذي يتعرض له الطفل[20].

(20) إيمان جابر شومان، ملامح الوعي الاجتماعي لدى المراة الخليجية (نموذج المراه في دولة الامارات العربية المتحدة)، مجلة قضايا خليجية، العدد (2)، المركز العربية للدراسات الاستراتيجية، ايلول / سبتمبر، 1998، ص ص21– 22.

ويمكن الإشارة إلى أهم الأساليب النفسية والاجتماعية التي تتبعها الأسرة في عملية التنشئة كما يلي[21]: ـ

(21) الطاهر علي موهوب، مصدر سبق ذكره، ص57.

1 ـ الاستجابة لسلوك الطفل مما يؤدي إلى إحداث تغيير في هذا السلوك.

2 ـ الثواب (المادي والمعنوي) حيث تربي الأسرة الطفل على السلوك السوي وتعززه.

3 ـ المشاركة في المواقف والخبرات الاجتماعية المختلفة بقصد تعليم الطفل السلوك الاجتماعي.

4 ـ العقاب (المادي والمعنوي) حيث تعاقب الأسرة الطفل على السلوك غير السوي.

5 ـ التوجيه المباشر الصريح لسلوك الطفل وتعليمه المعايير الاجتماعية، السلوك والأدوار الاجتماعية والقيم والاتجاهات.

وأصبحت عملية التنشئة الاجتماعية غير محصورة بمؤسسة الأسرة، وإنما تشترك معها مؤسسات أخرى في المجتمع الحديث، فالقيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد في المجتمع الحديث لم تعد مسؤولية الأسرة لوحدها على

الرغم من أنها البنية الأولى لها، انما هي مسؤولية المؤسسات المختلفة في نشر، وغرس،وتعزيز القيم المرتبطة بالتربية الوطنية مثل قيم التسامح والتعايش السلمي والعدالة، واحترام الرأي والرأي الآخر، والديمقراطية، والتحرير، والسلام، والحقوق والواجبات، والاستقلالية. وغيرها من هذه القيم. فلم يعد الفرد يتعلم من مؤسسة الأسرة فقط انما يمتد ذلك ليشمل المؤسسات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع الحديث[22].

من هنا يمكن القول أن للأسرة دوراً كبيراً في عملية التنشئة الإجتماعية إذ من خلالها يتم غرس، وتلقين الأفراد المعايير والقيم وأنماط السلوك المقبولة اجتماعياً، فإن صحَّ ما تعلمه الفرد في أسرته صحَّ المجتمع.

(22) ليث عبد الحسين الزبيدي، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الاداء وعملية التقسيم، مجلة قضايا سياسية، العددان (35 36)، حزيران / يونيو، 2014، ص84.

ثانياً: المؤسسة التعليمية

1 ـ المدرسة: ـ لا شكَّ ان النظم السياسية على اختلافها تعترف بأهمية الدور التربوي للمدرسة، وما تؤديه من دور هام في عملية التنشئة السياسية، سواءاً عبر التثقيف السياسي من ناحية أم عبر طبيعة النظام المدرسي من ناحية اخرى، ويتم التثقيف السياسي بوساطة مواد معينة كالتاريخ والتربية الوطنية وهو ما يقود إلى تعريف الفرد بانجازات حكومة بلاده وزرع مشاعر الحب والولاء الوطني، وبقدر تعلق الامر بطبيعة النظام المدرسي فان المدرسة وحدة اجتماعية يساعد جوها بدرجة كبيرة في تشكيل البناء الاجتماعي القائم، وتجدر الإشارة إلى ان المدرسة يمكن ان تبلغ أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية اذا كان ثمة تطابق بين ما تقوله وما تترجمه من افعال[23].

وتؤدي المدرسة دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية ـ السياسية للفرد لأنه خلال مدة حياته من السادسة أو السابعة تقريباً حتى ينهي تعليمه الجامعي ينخرط بصورة طبيعية في مؤسسة لها بنية متميزة ودور أكثر تركيزاً في التنشئة الاجتماعية، هي المدرسة حيث يكون له اصدقاء أو رفاق من خارج نطاق، العائلة ومنافسون وأفكار مختلفة، فضلاً عن تماسه مع شكل جديد من السلطة مجسداً في اشخاص المسؤولين عن إدارة المدرسة في مختلف نشاطاتها، كالمديرين والمعلمين ورؤساء الفرق الرياضية والجمعيات، واللجان وغيرها، وكل هؤلاء مختارون على أساس لا عائلي، وإنما بناءاً على ما يقومون به من انجازات ويتبين الطفل في هذه المرحلة المبكرة من

(23) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص128.

تربيته وربما لأول مرة في حياته الفرق بين السلطة وبين من يمارسها من خلال شخص ودور المعلم [24].

وتعدُّ المدرسة الهيأة الرسمية التي يتم انشاؤها تحت إشراف المجتمع وتقوم المدرسة بتعليم الأفراد المهارات وأنواع المعرفة، إذ تمارس المدرسة حديثاً دوراً هاماً في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بعدها البيئة المتخصصة التي أوكل اليها المجتمع العملية التربوية، واصبح يعتمد عليها في تربية ابنائه على أسس وقواعد علمية سليمة وعندما يحضر الأطفال إلى المدرسة لأول مرة، فإنهم يجدون أنفسهم تحت إشراف مباشر من أفراد لا ينتمون إلى أسرهم ولا تربطهم بهم أية صلة قرابة، ومن ثم يتعلم الأطفال طاعة الآخرين والامتثال لقواعد المجتمع وقيمه ومعاييره. ونجد ان المشاركة في حياة المدرسة تقلّل من اعتماد الأطفال على أسرهم وتربطهم بالمجتمع الكبير بروابط جديدة[25].

وتؤدي المدرسة دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية وهذا ما أكده علماء النفس والتربية من أمثال تشارلز ماريهام عندما أشار إلى أن المدرسة تعد النظام التربوي الرسمي التي تقوم بعمليات التدريب المدني وبخلاف عمليات التنشئة الاجتماعية العامة التي تقوم بها المدارس، الا ان التلاميذ يكتسبون أولى عمليات التنشئة السياسية الرسمية من خلال النظام المدرسي وهذا ما يتمثل سواءاً من خلال الكتب والمناهج الدراسية، أم من خلال الأنشطة اليومية أو النظم الحياتية داخل هذه المؤسسات. كما انها تقوم بعملية إعداد وخلق طبيعة وشكل المواطنة لدى التلاميذ. وأن كان بالطبع هناك فروق فردية تظهر بين التلاميذ من خلال عملية تنشئتهم السياسية ولدى توليهم لدور القيادات أو لتقبلهم لهذا الدور بعد ذلك مستقبلاً[26].

والمدرسة هي ذلك التنظيم الذي ينطوي على المناهج الدراسية والمدرسين والأجهزة والأدوات والإدارة المدرسية والبناء الذي يضمها وهي معدة لغرض خدمة الهدف الاجتماعي في تنشئة الفرد اجتماعياً وإعداده لحياة المجتمع والعمل على تطوره وكذلك تساهم في تنمية القيم الخلقية والمبادئ الضرورية لتكييف الفرد وسلامة المجتمع فتنمي قيم العدالة والحرية وإيصال التراث الثقافي والحضاري المتراكم من خلال اللغة والدين والقيم والأخلاق والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وإعداد الفرد للمواطنة الصالحة لكي يتمكن من التوافق مع أفراد مجتمعه[27].

(24) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وإبعاده، مصدر سبق ذكره، ص663.

(25) عصام محمد منصور، المدخل الى علم الاجتماع، دار الخليج، عمان، 2011، ص81.

(26) نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماعي السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص ص455– 456.

(27) مصطفى فاروق مجيد الغزاوي، دور التنشئة الاجتماعية في تعميق الوعي القومي خلال مرحلة المراهقة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص6.

كما تقدم المدرسة إضافة إلى الهدف التعليمي في التنشئة هدفاً آخر من خلال ممارسة السلطة والنظام وأنماط العلاقات في الصف ومع الجهاز التعليمي والرفاق. أي انها تحدد النماذج المرغوبة للسلوك من خلال صورة التلميذ المثالي أو المشاغب والناجح أو الفاشل وهكذا نلاحظ ان عمليات التربية بين جدران المدرسة تساهم مساهمة مؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية فهي مجتمع صغير يعيش فيه التلاميذ حيث يوفقون فيه ما بين انفسهم كأفراد وبين المجتمع الذي يعيشون فيه وهم في هذا المجتمع الصغير يتدربون على العمل الجمعي وتحمل المسؤولية والمشاركة واطاعة القانون وإدراك معنى الحق والواجب[28].

(28) سامي محسن الختاتنة وفاطمة عبد الرحمن النوايسة، مصدر سبق ذكره، ص121.

ومن الجدير بالذكر ان المدرسة تبلغ أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية إذا كان ثمة تطابق بين ما تنشره المقررات الدراسية وما يعايشه الفرد من خبرات، وحينما تؤكد المقررات مثلاً قيم المساواة والإخاء والترابط وتنطوي معاملة المدرسين للطلاب على عكس ذلك، فإن هذا بلا شك يؤدي للتناقض وليس للتطابق فالمناخ المدرسي له أهمية كبيرة إلى جانب المقرر الدراسي ففي كثير من البلاد المتقدمة نجد ان التربية تنمي لدى النشء منذ نعومة أظفارهم الروح العلمية، ويساعد على ذلك الألعاب والكتب والأغاني والقصص التي تعزز الدافع للإنجاز والرقي الذاتي. وبصورة عامة فإن النظام التعليمي الذي يقوم على مشاركة الطلاب وإشراكهم في العملية التربوية يزيد من الترابط بين التلاميذ وينمي لديهم روح المشاركة والديمقراطية، وعلى النقيض نجد النظام التعليمي الذي يعدّ التلاميذ طرفاً متلقياً فقط يقتصر دورهم على تلقي المعلومات قد يؤدي ذلك لديهم إلى الميل إلى السلبية والانزواء واللا مبالاة[29].

(29) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص52.

2 ـ الجامعة: ـ تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة. ولما كانت التنشئة السياسية هي العامل الأساس في بقاء واستمرار النظم السياسية واستقرار مجتمعاتها، فأن الدور البارز يقع على عاتق الجامعات بكونها أهم المؤسسات العلمية التي تعنى بإنتاج الأفكار وتنشئة أجيال المستقبل وتكون محصلتها انتاجها الكوادر التي

تتولى صياغة الخطط وتوجهات المستقبل لمجتمعاتها في مختلف شؤون الحياة، فهي تغرس في نفوس الطلبة القيم الايجابية للمواطنة ومعاني الحقوق والواجبات من خلال الممارسات اليومية التي تنجزها والتي تتسم بالمساواة بين الطلبة وإشاعة حرية التفكير والتعبير لتنهض بمستوى قدراتهم حتى يستطيعوا استيعاب ادوارهم في المجتمع وحين تنعزل الجامعة عن المجتمع وتتخلى عن الموقف الناقد الواعي ولا ترتبط بحركة الحياة وآفاقها المتطورة، يفقد العلم قيمته الاجتماعية بل المعرفية ايضاً[30].

(30) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص ص25– 26.

وعادة ما كانت الجامعات بمثابة قوة ضغط على الحكومة من خلال تقييد بعض ممارساتها السياسية وتمارس الجامعة دورها الايجابي اذا ما تم الربط بين المعرفة والانتاج، أي ربط الجامعة بهموم ومشكلات المجتمع والعمل على تثقيف المواطنين ووضع الخطط والبرامج التنموية والعملية ومراكز الأبحاث التي تعمل على زيادة الوعي السياسي ونشره بين الطلبة والمجتمع، ويظهر دور الجامعة في اكتساب الوعي السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالأحداث والظروف السياسية التي يمر بها المجتمع، وخاصة في العلوم الانسانية[31].

(31) زيرفان سليمان البرواري، مصدر سبق ذكره، ص15.

وضمن هذا السياق، فإن عملية التنشئة ينبغي إن لا تبتعد عن حقيقة فهم المشكلات المجتمعية التي تؤثر في أداء وفاعلية الجامعة في تحقيق هدفها بالتنشئة السياسية، وإنما يجب ان تكون الجامعة على وعي بهذه المشكلات وتضع الحلول المناسبة لها وفي مقدمتها ان يكون المنهج الديمقراطي في التدريس هو البوابة لتحقيق الاندماج الوطني للطلبة على اختلاف فئاتهم ومللهم، كونه يخلق ثقافة سياسية مشتركة قادرة على خلق رؤية وطنية موحدة تجمع أبناء الوطن بكل أطيافهم على أساس الولاء للوطن وتعزيز الوحدة الوطنية، فيشعر كل فرد بالجماعة وكل فريق بأن له دوراً أساساً في عملية المشاركة السياسية واتخاذ القرار[32].

(32) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص26.

ولتحقيق ذلك يتطلب من الجامعات العمل على بناء منهجية التفكير لدى الطلاب وتعليمهم الأساليب والمناهج التي تساعدهم في البحث والتقصي والدراسة وتشجيعهم على التساؤل الحر والنقاش والحوار وتعليمهم على احترام آراء الآخرين وتقبل النقد وحق الاختلاف كل ذلك من اجل ضمان تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة تقوم على السلوك الايجابي كي يكون الطلبة

بعد التخرج في الجامعة مؤهلين لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والادارية والمشاركة الايجابية في بناء مجتمعاتهم على أحسن وجه[33].

(33) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص27.

ثالثاً: جماعة الأقران

تؤدي جماعة الأقران دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية أو اكتساب عمليات التعلم بصورة عامة سواء عن السياسة أم غير ذلك من معارف أخرى متعددة وخاصة ان جماعات السن أو الاصدقاء تقضي مع الفرد مُدَداً طويلة من الوقت سواء في اللعب ام الدراسة أكثر من مكوثهم في المنزل مع والديهم وأفراد أسرهم. وهذا الوقت كافٍ لإكتساب مهارات وتعليم وتنشئة سياسية وفكرية، قبل بلوغهم سن الرشد. كما أظهرت نتائج دراسات كثيرة ان تكون الثقافات المضادة أو الفرعية تظهر خلال السن وذلك عن طريق تأثير جماعة الأصدقاء[34].

(34) عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص455.

ويقوم الافراد بمجموعة كبيرة من التفاعلات والخبرات في الأماكن التعليمية اذ يتم تعلم الأدوار، وفهم القيم وتشكيل الهويات، ويمكن ان تكون جماعات الأقران عوامل مهمة في هذه العملية[35].

(35) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم السياسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص133.

وفي مجال التنشئة السياسية تمارس جماعات الاقران تأثيراً كبيراً في قيم واتجاهات اعضائها، ويتم ذلك من خلال طريقتين هما[36]:

(36) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص45.

1) نقل وتعزيز الثقافات السياسية، إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية أم مهنية فالطفل الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم اسلوب حياة هذه الطبقة، واذا انضم في المدرسة لجماعة رفاق تضم زملاء من الطبقة نفسها فإن ذلك يؤدي إلى تأكيد وتعميق الاتجاهات التي سبق ان اكتسبها في الأسرة.

2) غرس قيم ومفاهيم جديدة، فقد يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة، حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن انفسهم ومعايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري.

وتهدف عملية الانتماء إلى جماعات الأقران إلى نقل المعلومات عن طريق الاندماج وإقامة علاقات جديدة، كذلك تقوم بتعزيز النمو المعرفي لأعضائها، سواء كانت معارف أم مهارات، عبر المناقشات فيما بينهم،

وهي بذلك تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية ـ السياسية، أي ان كفاءة الفرد السياسية تزداد كلما ناقش السياسة مع اصدقائه أو تتم مناقشتها معه من جماعة الاصدقاء التي ينتمي اليها. كما ان قوة تأثير جماعة الأقران في عملية التنشئة الاجتماعية ـ السياسية، تختلف من ثقافة إلى اخرى ومن مرحلة إلى اخرى، ضمن الثقافة الواحدة[37].

(37) هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقرا طي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص175.

وتؤثر هذه الجماعة تأثيراً كبيراً في الطفل فكلما يكبر يزداد ارتباطه بتلك الجماعة التي تتكون عادة من أطفال من السن نفسه، والمستوى نفسه، ويتقاسمون اهتمامات مشتركة وقد يميل الطفل إلى قضاء معظم وقته في صحبة هذه الجماعة، أكثر مما يميل إلى قضاء معظم وقته مع الوالدين في الأسرة[38].

(38) عصام محمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص81.

ويجب ان لا نبالغ في دور جماعة الأقران حيث يتوقف تأثيرها في الفرد على غياب تنشئة الوالدين، لكن بقدر نجاح الأسرة في إرساء دعائم راسخة في شخصية الإبن بقدر تقلص تأثير باقي منافذ التنشئة الأخرى في التأثير في الإبن، فكلما كانت علاقة الفرد بالأسرة تتسم بالقبول والتشجيع والدفء يقلّ إحتمال تأثير الرفاق مثلاً وبالعكس، خاصة في المراحل المبكرة[39].

(39) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص55.

ويتلخص دور جماعة الأقران في تكوين معايير اجتماعية جديدة وتنمية اتجاهات نفسية جديدة والمساعدة في تحقيق الاستقلال واتاحة الفرصة للتجريب وإشباع حاجات الفرد للمكانة والانتماء[40].

(40) سامي محسن وفاطمة عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص124.

رابعاً: المؤسسة الدينية

تعدّ المؤسسة الدينية الأكثر تفعيلاً في الحياة الاجتماعية اذا أخذت هذه المؤسسة دوراً فعالاً في حياة الناس العادية وفي أبعادها على الحياة السياسية بصورة خاصة. فالدين منظومة قيم تؤثر في سلوكيات الناس بحيث يطبعها بمبادئ الدين السمحة، والدين بهذه المبادئ والقيم يعد المنظم الرئيس لسلوك وعلاقات الانسان، فالوظائف التي تؤديها المؤسسة الدينية تعزز وتقوّي النظام والاستقرار الاجتماعي عن طريق القواعد السلوكية التي يأمر بها الدين والمتمثلة بصيانة أداء الحقوق والواجبات ورسم الصورة الصحيحة في المعاملات بين الآخرين وفقاً للأحكام والقيم الدينية، وعلى وجه الخصوص تعاليم الدين الاسلامي التي تربط العبادات بالمعاملات بطريقة صحيحة لحفظ النظام الاجتماعي وإفهام الناس على ان الدين ليس العبادات

والالتزام بها، وإنما أيضاً المعاملات التي تعدُّ الجزء المهم المكمل لها لحفظ النظام الاجتماعي عن طريق وضع ضوابط وحدود لتصرفات الافراد على مبدأ الحلال والحرام وتوظيف العبادات لخدمة المعاملات بين الناس[41].

(41) رباح مجيد محمد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب، دمشق، 2010، ص ص174–175.

وتؤدي المؤسسات الدينية دوراً لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الأخرى، فهي عبر شعائرها أو رموزها وعباداتها تؤثر في نفوس أبناء المجتمع وينعكس ذلك في سلوكهم وثقافتهم السياسية، وتلجأ هذه المؤسسات إلى وسائل عديدة كالمواعظ الدينية في المساجد وتوزيع الكتيبات وحتى على المستوى الإعلامي فضلاً عن الفتاوى للتأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية[42].

(42) هالة كريم تركي، مصدر سبق ذكره، ص176.

ويمثل الدين مجموعة من المعتقدات والتعاليم والممارسات والعبادات والطقوس التي لها طابع القدسية والإلزام من معتنقيها ويعد وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية ـ السياسية ومن حيث تأثير المؤسسات الدينية بما تقوم به من شعائر ورموز وعبادات في نفوس ابناء المجتمع وانعكاس ذلك في سلوكهم وثقافتهم السياسية. وتعتني الأديان بصورة عامة كثيراً بتأسيس ارضية راسخة للعلاقات داخل المجتمع، بسبب ان الدين يسعى إلى تربية وجدان الفرد ودفعه إلى ترجمة التعاليم الدينية التي تحثُّ على النقاء والتكافل والتسامح والصدق والأمانة إلى سلوك الحياة، وبذلك فانها تمدُّ الفرد بالسلوكيات المرغوبة التي تهدف اليها التنشئة الاجتماعية[43].

(43) سهير عبد العزيز محمد، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص9.

فالدين له دور هام في تركيز القيم السامية وتأكيد الثوابت والقيم الأصيلة في المجتمع متى ما كانت مؤسسة الدين تعمل في إطار مستقل بعيداً عن التدخلات الخارجية وهذه المسألة تُحقق عندما يكون هناك توافق بين طروحات تلك المؤسسة والطروحات القيمة لمؤسسات التنشئة الأخرى كالأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام[44].

(44) زيد عدنان، مصدر سبق ذكره، ص117.

وإنطلاقاً من ذلك فان دور العبادة تقوم بدور جوهري في عملية التنشئة ويرجع ذلك إلى ما تتسم به من خصائص فريدة أهمها احاطتها بهالة من التقديس، وفعالية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد، والاجماع على تدعيمها، ويكون تأثير دور العبادة في عملية التنشئة من خلال مجموعة من المجالات تتمثل فيما يلي[45]: ـ

(45) الطاهر علي موهوب، مصدر سبق ذكره، ص66.

1) تعليم الفرد التعاليم الدينية التي تحكم سلوكه.
2) تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.
3) الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.
4) توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبالتالي تقليص مدة القلق والتوتر لدى هذه الطبقات.

ويستخلص من ذلك مدى أهمية الدور الذي تحتله المؤسسة الدينية في حياة الانسان، حيث يحتل الدين مكانة خاصة في نفوس الأفراد بعدّه العقيدة الراسخة التي ترتكز عليها معالم الشخصية، والتي تحدد لهم مجموعة من القيم والمعايير تمثل ما يجب، وما لا يجب ان يكون عليه السلوك، وما تغرسه فيهم من قيم روحية ترتكز على مبادئ سوية فيها خير الفرد والمجتمع الانساني.

المطلب الثاني: ـ الوسائل الأخرى لإكتساب الوعي السياسي

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني

مصطلح المجتمع المدني ليس بالمصطلح الحديث، فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد بعدّها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره. ومن بعد تطور المفهوم تطوراً كبيراً على يد ((هيغل)) الذي ميّز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلاّ أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وما صحبها من تطور في اتجاه الديمقراطية[46].

ويشير مفهوم المجتمع المدني في أصله اللاتيني إلى مجموعة سياسية خاضعة للقوانين تشكل مجتمعاً سياسياً يعترف مواطنوه بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها. ظهر هذا المفهوم عند ((أرسطو)) في كتابه السياسة، بينما رافق نشوء المجتمع المدني في أوربا الغربية الصناعية ظهور البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض الإقطاع، بما تضمنته من تحولات عميقة في بُنية المجتمعات الأوروبية منذ الباكرة الأولى للنهوض والوصول إلى الأشكال المبكرة

(46) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص178.

للديمقراطية الليبرالية التي انتجت عصراً جديداً في النظر إلى الانسان بعدّه الكينونة الأولى في المجتمع. صاحبت هذه التحولات علاقات اجتماعية جديدة ترتب عليها نشوء مؤسسات ومنظمات برز من خلالها ناشطون أفراد في المجال الاجتماعي ممن تجاوزوا مرحلة الانطواء على الفردية واكتشفوا أهميتهم في الحياة العامة من خلال المشاركة الجماعية والمساهمة في بناء رأي مؤثر، وذلك بدءاً بالمرحلة التي طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الانسان[47].

(47) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى، سوريا، 2003، ص2.

وقد يتألف المجتمع المدني من عناصر مختلفة تتحرك في ميادين ملائمة لطبيعتها، بيد ان أرسطو كان واعياً مثل افلاطون لخطر الرأي الخاص والمصلحة الخاصة، حتى وان كان يرغب في الاعتراف بهما بعدّهما أساساً لوحدة الحياة العامة. ويتكون المجتمع المدني من ذرات منعزلة لا توفر تفاعلاتها المتقلبة أساساً طبيعياً للارتباط. وإن العلاقات العامة المتشابكة إنما هي علاقات عرفية أصلاً ولا يمكن تسويقها الا إذا كانت تُسكّن ألماً، وتزيل بعض المعوقات التي تعترض تحقيق السعادة، وفي ظل غياب أي معايير موضوعية يمكن بها تحديد السعادة، كان ينظر إلى المجتمع المدني وسيلة تحمي النظام العام، فتسهل بذلك البحث الخاص عن الرفاهية الفردية[48].

(48) نقلاً عن: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص52–59.

ويشير((هيغل))الى أن المجتمع المدني هو البرهة التي تتوسط بين العائلة وبين الدولة، موضحاً ان الشخص العيني (الجزئي) الذي غدا غاية خاصة لذاته، وبوصفه مزيجاً من الضرورة الطبيعية والإرادية التعسفية هو المبدأ الأول للمجتمع المدني الذي يبدو وكأنه فاقد لكليته بفقدان العنصر الأخلاقي في العائلة لكنه في الصميم نجده يضمر العنصر الكلي بطريقة مستترة لبعض الوقت، ثم لا يلبث ان يأخذ بالظهور التدريجي، ويبلغ العنصر الأخلاقي معه ذروته في الدولة بوصفها التجسيد الأقصى للفكرة الأخلاقية. إن ضرورة المجتمع المدني المنطقية تقبع هنا، في هذا التوسط بين الفرد والدولة، بين الفردي والكلي، فالتاريخ في المفهوم الهيغلي هو في المحصلة عملية توفيق بين الفردي والكلي[49].

(49) نقلاً عن: سربست نبي، المجتمع المدني– السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي، السليمانية، 2006، ص184.

أما من وجهة نظر ماركس فإن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات،

وان الدولة هي أداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع، وبالتالي فهي تُعبر عن الصراع الطبقي، وتمثل دكتاتورية الطبقة الأقوى، لذلك تقاطع في رؤيته مع فهم هيغل، على أساس ان المجتمع المدني هو سوق اقتصادية للرأسمالية والمجال الذي تتحقق فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة. ويتجسد هذا الصراع بقطبيه الأساسين: الطبقة العمالية (البروليتاريا) والطبقة الرأسمالية (البرجوازية). وان هدف الاشتراكية هو إلغاء الدور التسلطي للدولة ودمجها بالمجتمع المدني لتكون في خدمته وتحرير المجتمع من الفوارق الطبقية والاستغلال وإطلاق حرية المجتمع وتحقيق العدل الاجتماعي، من هنا طَوَّرَ ((ماركس)) مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني ليَعنيَ عالم المشاركة بدلاً من السيطرة والمساواة بدلاً من الطبقات[50].

(50) نقلاً عن: عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص73.

ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات غرامشي بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة. وهو ينظر إلى المجتمع المدني بعدّه جزءاً من البنية التي يميز فيها بين المجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة من طريق الثقافة والايديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه. ان صياغة غرامشي لدلالة المفهوم إقترنت بجهد نظري خلاق، وذلك في إطار إعادة بناء المنظومة الماركسية، انطلاقاً من واقع خاص. ونستطيع أن نؤكد أن الجديد في التصور الغرامشي للمفهوم هو عدّه ان المجتمع المدني ليس مجالاً للمناقشة الاقتصادية، كما أبرز كل من هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل انه مجال للتنافس الأيديولوجي[51].

(51) نقلاً عن: كمال عبد اللطيف، المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكيل المفهوم وتطوره، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد (55)، الكويت، ربيع 1996، ص ص70، 71.

وخلافاً((لماركس)) أعطى ((غرامشي)) الأولوية للعوامل الإيديولوجية فمعه لم تعد ـ للأفكار وللثقافة وللقيم ـ أدوارٌ تبريريةٌ لسلوك السلطة القائمة وحسب وانما تمثل وتنتج قوى قادرة على خلخلة وإعادة توزيع السلطة نفسها. وبهذا المعنى فالمجتمع المدني، مع غرامشي أصبح مملكة ايديولوجية بامتياز وبصورة كامنة مصدراً وخزاناً لأفكار الهيمنة أو عرقلة الهيمنة[52].

(52) نقلاً عن: محمد الفيلاني، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ بها، دار الهادي، بيروت، 2004، ص22.

وأخذ مفهوم المجتمع المدني في المقاربة الغرامشية منحى جديداً، وعلى الرغم من استخدام غرامشي للمفهوم اندرج ضمن ميول سياسية أكثر من اندراجه ضمن رؤية فلسفية فإن ذلك يعود اساساً إلى طبيعة المهام التي يلتزم

بها في إطار العمل السياسي، وقد أولى غرامشي اهتماماً أكبر لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة معداً الأول هو المجال الذي تلجأ اليه الدولة إلى تنظيم وضبط نشاطات الأفراد بالاستناد إلى قوة الاختلاف أكثر مما تستند في ذلك إلى قوة السلام ليصبح هذا المعنى للمجتمع المدني بمثابة البنية الفوقية التي تشير إلى وجود الدولة[53].

(53) نقلاً عن: بشير سوادي عبد علي، الفكر السياسي عند غرامشي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص126.

نجد ان مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطاً تاريخياً طويلاً، شارك في تحديده مفكرون كثيرون حتى حدث اتفاق بشأن تعريفه وتعيين حدوده، ويشير أحد التعريفات إلى المجتمع المدني بعدّه يتشكل من (مجموعة من المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها)[54].

(54) علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص ص17– 18.

كما يعرف بأنه (مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطاً بين العائلة بعدّها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة وأجهزتها ذات الطبيعة الرسمية من ناحية أخرى بمعنى انه يضم بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة)[55].

(55) المصدر نفسه، ص 18.

وعرف عالم الاجتماع العربي ((سعد الدين إبراهيم)) المجتمع المدني بأنه (الأفراد المنظمة من المجتمع العام لإدارة شؤونه، بالمشاركة من خلال مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف). ويعرف المجتمع المدني بأنه (جميع التنظيمات والتجمعات والمؤسسات التي تتصل بجوانب حياة الفرد، بحيث توظف وتنظم بعض أنشطته التي يقرر هو أن يشارك بها ولا تخضع المؤسسات والتنظيمات والأنشطة بصورة مباشرة لسلطة مركزية رسمية)[56].

(56) نقلاً عن: وفاء كاظم الشمري، المجتمع المدني وإشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية، الدار الاكاديمية، ليبيا، 2008، ص17.

لقد اتضح ان المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة. وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة

عن الدولة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض والصالح العام. ومن أهم مؤسساته: الجمعيات المهنية أو النقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، وجماعات رجال الأعمال، والنقابات العمالية في حالة استقلالها عن الدولة وما يطلق عليها المنظمات غير الحكومية[57].

كما يعد المجتمع المدني هو مجال التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والدولة والذي يتجلى في قواعد تعاونية للمجتمع، وهياكل طوعية جمعية وشبكات الاتصالات العامة. كما ويتكون المجتمع المدني من جمعيات مستقلة ومنظمات متخصصة من أجل تفعيل دور المواطنين في المشاركة في التنمية الأجتماعية، والاقتصادية، والتأثير في السياسة.[58]

ولمؤسسات المجتمع المدني مهام إزاء الديمقراطية كنظام أو إزاء المجتمع المدني ككل، ومن أهم هذه المهام هي[59]: ـ

أولاً: دور ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع من تثقيف وتوعية وتمثيل ومطالبة بالحقوق والحريات.

ثانياً: دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على أسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني.

وتعد مؤسسات المجتمع المدني عين المواطنين المراقبة للنظام السياسي والمحاسب والناقد لكل الأخطاء التي تقع سواءالً بشكل واعٍ ام غير واعٍ، وأيضاً أنها أداة للإستقرار السياسي والاجتماعي من محصلةً عمله اليومي لأن عملية الرقابة والمحاسبة من هذه المؤسسات تكرس بمرور الزمن الثقة بين المواطنين والديمقراطية كمنهج وأسلوب عمل ثم يصبح الرأي العام قوة رابعة في العملية الديمقراطية بفضل هذه المؤسسات ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تجذير الولاء للوطن. ومن ثم يكرس كنتيجة مبدأ المواطنة، الولاء بفضل مؤسسات المجتمع المدني التي تعد الأداة النوعية للتثقيف في المجتمع وما يترتب عليها وخلفها لممارسة سلوك سياسي اجتماعي شاعر بالمسؤولية إزاء نفسه والمصلحة العامة والدولة والمجتمع والوطن[60].

وضمن هذا المنطلق، فإن دور مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتنشئة السياسية وتحقيق الوعي السياسي يتحدّد في[61]: ـ

(57) ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص34.

(58) Aisha chaus- pasha, role of ciul socety orgnizations in governce, 6th global foruman reinventing government to wards participatory andtransparen governance, republic of Korea,2004, p. 3.

(59) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن (العراق أنموذجا)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009، ص13 0

(60) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن (العراق أنموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص83.

(61) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص34.

1) نشر ثقافة التنشئة السياسية من أجل المساهمة في رفع مستوى الوعي السياسي وتفعيل المشاركة السياسية لدى أبناء الشعب.

2) العمل على جذب المواطنين إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكراً على الطبقات الحاكمة.

3) العمل على مواجهة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع والتي تنعكس آثارها في مستوى حياة المواطنين ومعيشتهم.

4) تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية والوعي السياسي.

5) مراقبة السلطة وتنمية التفاعل بين المجتمع والدولة.

ويتطلب المجتمع المدني الاستقلال عن إشراف الحكومة المباشرة، والتنظيم التلقائي وقيم المبادرة ورغم أنه يرفع من شأن الفرد ويؤكد المذهب الفردي، لكنه ليس مجتمع الفردية، بل يقوم على التضامن عبر شبكة واسعة من المنظمات. ومع انه لا يسعى للوصول إلى السلطة، وبالذات ما يتعلق بالمنظمات المهنية فهي تقوم بدور توضيح الحقوق والواجبات بما يدعم أسس التحول والبناء الديمقراطي[62].

(62) علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن (العراق أنموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص323.

ثانياً: ـ وسائل الإعلام

أصبح الإعلام لغة عصرية وحضارية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها، ما يتطلب فهمها واستيعابها من خلال امتلاك مقوماتها وعناصرها ومواكبة التطورات التي تشهدها وسائله المختلفة، حيث تعددت أدوات الاعلام وتنوعت، واصبحت أكثر قدرة على الاستجابة مع الظروف والتحديات التي يفرضها الواقع الاعلامي ويمكن تعريفه على أنه (وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار إلى موضوع الترفيه والتسلية خصوصاً بعد الثورة التلفزيونية، وانتشارها الواسع)، تطلق على التكنولوجيا التي تقوم بمهمة الاعلام والمؤسسات التي تديرها اسم وسائل الاعلام[63].

(63) فيصل محمد أبو عيثة، الدعاية والإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص25.

ويعرف الإعلام لغة على انه (الاطلاع على الشيء، فيقال أعلمه بالخبر، أي أطلعه عليه)، والاعلام اصطلاحاً: هو عملية تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل

بين الناس وتجاربهم في الأداء فيما بينهم وهو في هذه الحالة ظاهرة الحضارة الحديثة وجعلتها خطيرة ودعمتها بإمكانات عظيمة حولها قوة لا يستغني عنها لدى الشعوب والحكومات على حدٍّ سواء أما عناصر الاعلام فهي تتمثل في المراسل، والمستقبل والأداة والرسالة)[64].

(64) ليث الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص84.

وتقوم وسائل الاعلام بدور لا يقل أهمية عن المؤسسات الاجتماعية الاخرى في عملية التنشئة، ولأن كان هذا الدور يمثل سلاحاً ذا حدين، ففي الوقت الذي يتم فيه عن طريقها نقل القيم والمعايير الاجتماعية المتفق عليها بين أفراد المجتمع فأنها في الوقت نفسه تقوم بصورة غير مباشرة بتغيير هذه القيم والمعايير وإحلال أخرى سلبية، مما يؤثر سلبياً في شخصية الأفراد وتظهر خطورة وسائل الإعلام في المجتمعات المختلفة بصورة خاصة في مدة التغيير الاجتماعي الذي يمر به أي مجتمع[65].

(65) سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص55.

ويقصد بها أيضاً (مختلف أشكال الاتصال أو الطرق التي يمكن إيصال فكرة أو رأي إلى مختلف الأفراد المستقلين المنتشرين في أماكن بعيدة متفرقة) ومن أمثلة وسائل الاتصال الصحف والمجلات والكتب والسينما والتلفزيون والراديو ولكل وسيلة من هذه الوسائل استخداماتها المختلفة وإحداث تأثيرات معينة إعلامية أو تثقيفية أو ترفيهية[66].

(66) عصام محمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص ص81– 82.

ويرى ((انطوان اوريم)) إن لوسائل الاتصال الجماهيري دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية وتشكيل الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأيديولوجية عند الأطفال أو الراشدين في الوقت نفسه ولاسيما أن الفرد العادي يمكث أمام هذه الوسائل لمدد متعددة لإشباع حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تساهم في تكوين اتجاهات ورغباته وتطلعاته المستقبلية[67].

(67) نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، مصد سبق ذكره، ص124.

وان استخدام وسائل الاعلام الحديثة لها أهميتها في مجتمعاتنا لأجل تعبئة الشعوب ذات المصلحة في التنمية والنهوض بالواقع المتردي فلا بدَّ من الاهتمام بالنظم الخاصة بالاتصال فهو ضرورة لحل المشكلات للدول النامية من أجل إعلام يواكب خططه الإنمائية والتي تعتمد على مشاركة أفرادها في عملية التنمية ونشر المعرفة بخطط الدولة وينمي اهتمامات الناس بتغيير واقعهم لخلق بعض العلاقات التفاعلية بين الدول المتقدمة والنامية وتقارب مستويات الحياة الإنسانية وتقبل بعض الثقافات الأخرى[68].

(68) عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان، اثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، 2014، ص237.

وتعمل وسائل الإعلام على تقديم الخدمات الإخبارية والحقائق الصادقة والدقيقة، لتساهم في زيادة المعلومات العامة لدى الجمهور في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية كافة، من خلال إبراز الرأي والرأي الآخر ضمن بوتقة تثقيفية مبرمجة قائمة على احترام الآراء الأخرى وبالتالي تكوين أو تشكيل رأي سليم عام غالب. وتؤثر وسائل الاعلام في التنشئة الاجتماعية للأفراد وتعليمهم السلوك المقبول اجتماعياً. وبعد ان جاء عصر وسائل الإعلام، صار لوسائل الإعلام الدور البارز وليس مساهماً فقط، في عملية التنشئة الاجتماعية، فهو يقوم بدور الأب والأم والمدرسة وحتى الشيخ الذي تؤخذ منه الفتوى[69].

(69) فيصل محمد ابو عيثة، مصدر سبق ذكره، ص36.

كما ان الاعلام في الوقت الراهن يمارس دوراً أكبر من حيث تعدد الوسائل كالشبكة العنكبوتية وتحويل العالم إلى قرية لذا أصبح بإمكان الأفراد الذين يعيشون تحت نير الاستبداد من التعرف على العالم الواسع واقتناء الأفكار الحرة من خلال الأنترنيت والأقمار الاصطناعية. والاعلام العالمي اليوم يؤثر بصورة واضحة في تفكير الشعوب نظراً لسرعة التنقل في المعلومات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويتجلى هذا الأثر بقوة في المجتمعات في تقييم الأحداث السياسية من زاوية ردود الأفعال الآنية والمرحلية دون التفكير في العواقب والآثار التي تعززها الظروف السياسية المتنوعة لذا نرى بأن الظواهر التي تعبر عن الوعي السياسي كالمظاهرات والمطالبة بالتغيير غالباً ما تكون مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسمته الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان[70].

(70) زيرفان سليمان البرواري، مصدر سبق ذكره، ص ص18– 19.

لقد أصبح الاهتمام كبيراً في وقتنا الحاضر بوسائل الاعلام الجماهيرية وذلك لدورها المهم في عمليات التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة، واضافة إلى أهمية ذلك الدور فانه ايضاً متمم ومكمل لبقية الأدوار التي تقوم بها مصادر ووسائل التنشئة المختلفة، ولعل التقدم التكنولوجي هو الذي زود الاعلام بوسائل عديدة وتجهيزات وإمكانيات مختلفة ومتنوعة بدأت بصماتها تزداد وضوحاً وفعالية وتأثيراً في حياتنا وحياة مجتمعنا والعالم من حولنا وتستطيع وسائل الاعلام ان تصل إلى الغاية المنشودة والأهداف المرسومة فيما يخص التنشئة السياسية وذلك عندما تتفق تلك الوسائل في عرضها للأفكار التي تريد إيصالها لأفراد المجتمع، وان لا تتعارض مع بعضها البعض لأن تعارضها يخلق تشويشاً لدى المواطنين مما

يجعلهم ينقسمون ايديولوجيا وقيمياً، فمن الأهمية بمكان ان تكون هذه الوسائل مكملة الواحدة للأخرى عن طريق ما تعرضه من أفكار واتجاهات تلائم مستويات الجماهير الثقافية والاجتماعية معتمدة في ذلك على أسلوب الإقناع والمشاركة[71].

وتسعى الأنظمة السياسية للسيطرة على وسائل الاعلام وتوجيهها لخدمتها كونها تساهم بدور رئيس في صياغة وتشكيل الرأي العام. والحكومات على اختلاف النظم السياسية بطبيعة الحال ترتكز على مساندة هذا الرأي العام مما يجعل من وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ذات خطورة وتأثير في عملية التنشئة السياسية وينسحب هذا التأثير في الصحافة ايضاً لاسيما بعد ان انتقلت وسائل الاتصال الاعلامي دون اذن مسبق إلى البيوت والمقاهي والمكاتب والمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) بوسائط نقل مختلفة (الفضائيات، الانترنت، الموبايل) بلا ضوابط أو رقابة. هذه الوسائط الاتصالية قد زادت إلى حد كبير من تأثير، ونفوذ وسلطة ووجود الاعلام في أشكاله المعاصرة وقد أدى إدراك هذا التطور المعرفي إلى ظهور الحكمة التقليدية بأن وسائل الاعلام أصبحت بالغة القوة بدليل ان انتشارها الواسع قد ألغي الزمان والمكان وربطت عوالم وسائل الاعلام بالسياسة، وأثرت في الوعي السياسي تأثيراً كبيرا،اذ غدت وسائل رئيسة لزيادة الوعي السياسي عند الافراد لأنها الاقل كلفة، واكثر اختصارا للزمن[72].

(71) مولود زايد الطبيب، مصادر التنشئة السياسية ودورها في التنمية والتفكير الايديولوجي لدى الأفراد، على الربط :
www. ejtemay. com/showthread. php?t = 2000/ http://www. ejtemay. com/showthread. php?t = 2000/

(72) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص ص28– 29.

ثالثاً : الأحزاب السياسية

الأحزاب هي منظمات، ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات بهدف المشاركة المباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي. وان الاحزاب كمنظمات، تتعلق إذن بمفهوم المشروع السياسي ويعني هذا القول قيام أفراد بوضع موارد، بصفة مشتركة، في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي. وتعطي هذه المشاريع لنفسها حداً أدنى من الصفة المؤسساتية، الأمر الذي يقود إلى جذب الانتباه إلى بناه القانونية[73].

وهناك تعاريف عديدة للحزب السياسي منها تعريف ((بنيامين كرنستان)) إذ يعرف الحزب بأنه (اتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية). كذلك عرفه ((بيرك)) بأنه مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بذاته يتفقون كلهم عليه).

(73) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاحيلا، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1998، ص355.

وعرفه ((اوستن ريني)) بأنه (جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية وللهيمنة على خطط الحكومة)[74].

(74) نقلاً عن: طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص64

ويعرف ((فريد ريجز)) الحزب بأنه (أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيأة التشريعية). أما ((جوزيف شليزنجر)) فيري ان الحزب هو (التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية). ويستخلص ((كاي لاوسون)) تعريفاً للحزب السياسي بأنه (تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر انتخابي أو غير انتخابي من الشعب أو من قطاع منه لممثلين محددين من ذلك التظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان ان تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب)[75].

(75) نقلاً عن: أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص18.

ويعرف أيضاً بأنه (تنظيم سياسي له مبادئ معينة، يهدف إلى الوصول للحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبق تلك المبادئ، لأنه يرى أنها تحقق الصالح العام للمجتمع). وهناك تعاريف أخرى ترى ان الحزب هو (جماعة من الأشخاص تهتم أساساً بالضبط الاجتماعي، كما تمارسه الحكومة، ويمكن النظر إلى الحزب على انه نظام مكمل للحكومة يساهم في اختيار المسؤولين عن الإدارة العامة، وتحديد السياسات العامة للدولة، فضلاً عن نقد سياسة الحكومة ومراجعتها). ويعرف بأنه (تنظيم يتكون من مجموعة من الأفراد تشملهم روابط معنوية وفكرية ومادية مشتركة، ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم بوسيلة شرعية سلمية بالانتخاب لتنفيذ وتطبيق ما يؤمنون به من مبادئ وأفكار وذلك في ظل مناخ ديمقراطي سليم)[76].

(76) حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي: تحليل اجتماعي جديد للنظريات وسياسة الحكم المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص ص290– 291.

ويؤكد كل من ((لابالومبارا)) و((وينر)) على تعريف الحزب السياسي بأنه (تنظيم دائم، يشتمل على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على التأييد والمساندة الشعبية، بغرض الوصول إلى السلطة وممارستها والقيام بعمليات صنع القرار).

وتقوم الأحزاب عن طريق تنشئة الجماعات داخلها ورسم الخطط القادمة وإعداد وتدريب الأعضاء وبث الحماس فيهم وتوجيههم مما يؤدي إلى تمرس الأعضاء للعمل السياسي، ويظهر ذوو الخبرة والكفاءة ويأتي دور الحزب في اختيار من تتوفر فيهم صفات القيادة للقيام بأعباء رئاسة الحزب

وأجهزة الدولة عندما يكون الحزب في الحكم، وبمعنى آخر يطمئن عدّ الحزب منظمة لتخليق القادة وتأهيلهم وإعدادهم لتولي مناصب القيادة في المجتمع[77].

ويُعرف الحزب أيضاً بأنه (تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم ومصالحهم وإعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المختلفة والوسائل الآتية: مؤازرة الناخبين والمرشحين والمنتخبين واستخدام الأدوات اللازمة لتكوين النقد والتأثير في مجموع الشعب ونوابه واحتمال الوصول إلى السلطة جزئياً أو كلياً) أما الدكتور محسن خليل فيعرفه بأنه (محالفة وولاء جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم). ويعرفهُ الدكتور رمزي الشاعر بأنه (جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه)[78].

ويمكن تعريف الحزب على عدّه (مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل تسلم السلطة أو الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهداف معينة)[79].

وتعرف الأحزاب السياسية بأنها: (اي عملية سياسية حددت من التسمية الرسمية التي تقدم في الأنتخابات، تسعى للوصول للسلطة).[80]

وتُعدُّ الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية. فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي اداة من أدوات التنشئة والتجنيد للسياسيين، وأخيراً فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم[81].

والأحزاب السياسية هي إحدى التنظيمات الأساسية التي تمارس في المجتمع نوعاً من التنشئة السياسية للأعضاء، ويبرز هذا الدور بوضوح أكثر في المجتمعات النامية منه في المجتمعات المتقدمة ويرجع ذلك إلى الحقيقة التي مؤداها انه في المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفاعلة في مراقبة الحكومة على حين في المجتمعات المتقدمة هناك هيآت أخرى يمكن ان تؤدي هذا الدور. مثال ذلك ان الحزب في المجتمعات

(77) نقلاً عن: عثمان حسين عثمان هندي، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا، دار فرحة للنشر والتوزيع، السودان، 2005، ص ص32– 35.

(78) نقلاً عن: بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص18.

(79) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، القاهرة، العاتك، 1986، ص55.

(80) Wilhelm hofmeister and karsten grabow, political parties: function and organization indemocratic societies, konrad adenaua stftuny, singapore, 2011, p.2.

(81) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص168.

النامية ينظم الخدمات الاجتماعية لأعضائه ويقدم لهم فرصة العمل، ويضع برامج التدريب السياسي، ويوضح للاعضاء التاريخ القومي، كما يناقش معهم برامج التنمية الاقتصادية التي تضعها الحكومة ويكشف عن مطامحها الدولية[82].

(82) محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة الوادي، الإسكندرية، 1975، ص ص391–392.

والخاصية الثقافية التي يتميز بها الحزب تحدّد إلى حدٍ بعيد طبيعة التأثير الذي يمارسه على الأعضاء 0 بكلمة أخرى ان التأثير الذي يمارسه الحزب في أعضائه هو بالدرجة الأولى، تأثير ثقافي، ولا يمكن ان يكون الا كذلك، أن دور الأحزاب في تعيين الوعي السياسي للاعضاء وتحكمها في تحديد مضمون هذا الوعي هو الذي يفسر الجهد الإرادي الذي تبذله الأحزاب في هذا الميدان. وهذا الجهد الإرادي يتخذ لدى بعض المفكرين صيغة مقننة بقدر ما يمثل الشرط الرئيس للانتقال من الوعي العفوي إلى الوعي السياسي. وهناك من يرى بأن الوعي العفوي كافٍ بذاته لأن يكون وعياً سياسياً في حين بالمقابل هناك من يرى بأن الوعي العفوي لا يمكن ان يكون بأي حال من الأحوال سياسياً، إذ أنه لا يمكن ان يكون كذلك إلاّ اذا تحول إلى وعي إرادي، وهو لا يمكن ان يكون كذلك إلاّ اذا خضع للتأثير المباشر للحزب[83].

(83) عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص ص352– 362.

وتكتفي أغلب الدراسات المتعلقة بالأحزاب السياسية بتحليل عقائدها فقط وهذا الاتجاه ناتج من المفهوم الليبرالي للحزب، هذا المفهوم الذي ينظر إلى الحزب كجماعة عقائدية. (فالحزب هو اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها). وقد صدرت حول هذا المفهوم مؤلفات مهمة وعديدة تدخل في تاريخ الأفكار السياسية أكثر منها في التحليل السوسيولوجي. وفي إطار الدرس المقارن للأحزاب تكتفي تقريباً بوصف تأثير العقائد على الكيانات. هذا الوصف الذي تتدنى أهميته أكثر مما يظن. وقد اشار دافيد هيوم إلى ان البرنامج يؤدي دوراً أساسياً في المرحلة البدائية، بحيث يعمل على تكتيل أفراد متفرقين وفيما بعد يأتي التنظيم في المرتبة الأولى، بعد ان تصبح الأفكار والمشاريع ثانوية بكل معنى الكلمة. الا ان هذه الملاحظة لا تنطبق ابداً وفي جميع الأحوال على بعض الأحزاب السياسية المعاصرة[84].

(84) نقلاً عن: موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص362.

وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تقديم الثقافة والتنشئة السياسية لأعضائها المنتسبين لعضويتها أو من المؤيدين لأفكار وأيديولوجياتها، وهذا

ما يظهر في مختلف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية ديمقراطية أم اشتراكية ام يسارية شيوعية وتتركز مهمة الأحزاب السياسية في اداء هذا الدور الوظيفي في المجتمع الحديث، حتى يكون المواطن والعضو المنتمي للحزب لديه دراية ثقافية ومعرفية وسياسية عن برنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيته السياسية ويكون لديه نوع من الولاء والانتماء السياسي لهذه الايديولوجيات كما تهدف الثقافة والتنشئة السياسية إلى المشاركة في عمليات التصويت أو تكوين الرأي العام المؤيد لسياسات الحزب، والتي تساعد في تكوين كوادره الإدارية والسياسية القيادية في المستقبل، والتي تؤمن بالإطار السياسي العام للحزب، ولاسيما ان الأحزاب تنظيمات ومؤسسات سياسية تؤمن بأهمية العمل الحزبي والسياسي المتواصل لإشباع رغبات الأعضاء وتحقيق الأهداف العامة للحزب وسياساته[85].

(85) عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص347.

ويستخلص مما سبق مدى الأهمية والدور الذي تساهم به الأحزاب السياسية في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد، بعدّها إحدى منظمات المجتمع الرسمية والتي تحمل على عاتقها تلقين الأفراد مبادئ الحياة السياسية وما يفترض أن يتحملوه من مسؤولية تجاه مجتمعهم، من خلال الطرق والوسائل المشروعة التي أتاحها هذا المجتمع لأفراده للتعبير عن أنفسهم وآرائهم بكل حرية، وبالتالي إلى زيادة الوعي السياسي لدى الأفراد المنضوين تحت مسميات مختلفة للأحزاب السياسية.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن تعميق الوعي السياسي يحتاج إلى تضافر العديد من الجهود، وذلك من خلال عدة وسائل تتمثل بالأسرة إبتداءاً والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية وكذلك الإعلام والرأي العام إذ تؤدي هذه الوسائل دورا كبيراً في تكوين الوعي السياسي الذي هو أساس البناء الديمقراطي الناجح. كونه يعدُّ من مقومات الديمقراطية في المجتمعات، إذ يؤدي انتشار الوعي السياسي إلى وجود مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة في الحياة السياسية من الإفراد لذا لا بدَّ من تفعيل دور الوعي السياسي في المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية. ويتمُّ ذلك من خلال الوسائل التي تمَّ التطرق إليها آنفا.